الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/73/57
17 October 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثالث والسبعون
باريس، 9-13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014

التحويلات النقدية من أمين الخزينة إلى الوكالات المنفذة

(المقرر 42/72 (ب) (2) و (3))

تقرير عن الصندوق المتعدد الأطراف حول مسائل تحويل الأموال إلى الوكالات المنفذة، وفائض الأموال وإيرادات الفوائد والاستثمارات والاستخدام الفعال للموارد

الهدف

1- طالب قرار اللجنة التنفيذية 42/72 في الفقرة (ب) (2) أمين الخزينة بأن يطلب، بالتشاور مع الأمانة، آراء الخبراء حول مسألة التحويلات المالية من أمين الخزينة إلى الوكالات المنفذة وأن يقدم تقريرا إلى الاجتماع الثالث والسبعين. ومن خلال الفقرة (ب)(3) من نفس المقرر، طلب من أمين الخزينة أن يدرج في التقرير المقبل عن حسابات الصندوق المتعدد الأطراف معلومات متكاملة عن معيار اليونيب واسع النطاق بشأن السلف النقدية وعتبة الصرف بنسبة 20 في المائة لشرائح خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لتظهر بوضوح العلاقة بين المسألتين، مع المزيد من المعلومات عن المعايير المستخدمة لموضع الأموال لضمان تقليل المخاطر وتعظيم الفائدة المستحقة.

2- مخاوف بشأن التصاعد المفرط لفائض أموال الصندوق المتعدد الأطراف في مراحل مختلفة بين الأموال التي ساهم بها الأطراف لوقت نشرها بالفعل في الأنشطة المقصودة والتي أعربوا عنها مؤخرا في مناقشات مداولات اللجنة التنفيذية[1] وأيضا لتقرير اليونيب لعام 2011 من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.[2] وأشارت اللجنة التنفيذية أيضا إلى أهمية تعظيم الحصول على الفائدة من هذه الأموال عندما تحجز.

[1] عدة قرارات للجنة التنفيذية بالتتابع: **قرار 22/68 (أ) و (ب)** (استنادا إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/ 68/24/Rev.1)؛ **و24/69 (ب) و(ج)** (استنادا إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/69/35) **والمقرر 20/70** (استنادا إلى UNEP/OzL.Pro/ExCom/ 70/50)، **والمقرر 44/71** (استنادا إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/71/58)، **والمقرر 46/71 (د)** و **(هـ)** (استنادا إلى الوثيقة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/ 71/60)، **والقرار 38/72** (استنادا إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/72/38)، و**القرار 42/72** (استنادا إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/72/44).

[2] **A/67/5/Add.6-- تقرير مجلس مراجعي الحسابات** عن التقرير المالي لليونيب والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

تصدر وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

3- يقدر أمين الخزينة تعاون الوكالات المنفذة في تقديمها للمعلومات المطلوبة والمناقشات اللاحقة مع موظفي إداراتهم المالية / المحاسبة / الاستثمارية.

منظور تاريخي

4- أنشئ الصندوق المتعدد الأطراف بصفته الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة وفقا للأنظمة والقواعد المالية للجنة الأمم المتحدة واللجنة التنفيذية المنوطة بمسؤولية إدارة الصندوق الاستئماني للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

5- اليونيب، لكونه إدارة الأمم المتحدة المسؤولة عن تعزيز الحفاظ على البيئة، التي أنشأت العمليات الحكومية للاتفاقات بشأن: (أ) اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ و (ب) بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. لكليهما، طلبت الدول الأعضاء من اليونيب استضافة أمانتهم المشتركة - أمانة الأوزون - ووافق الأخير. وُطلب من اليونيب أيضا تولي مهام أمين الخزينة للصندوق المتعدد الأطراف، التي قبلها، واستمر في تقديم الخدمات تطوعا لبعض الوقت حتى عام 2004 عندما تم الاتفاق على ترتيب جديد مع اللجنة التنفيذية وأصبح يستحق رسوما سنوية. بالإضافة إلى أن الأطراف قرروا أيضا جمع[3] أمانة الصندوق المتعدد الأطراف مع اليونيب منذ وقت إنشاء الصندوق المتعدد الأطراف.

6- تعمل الآلية المالية للصندوق المتعدد الأطراف على دورة لمدة ثلاث سنوات لتجديد الموارد واعتمدت على استخدام آلية سعر الصرف الثابت لدفع الأطراف فيها لمساهماتهم، وفيها يمكن اختيار المؤهلين المعايير المحددة لاستخدامها في دفع المساهمات بعملتهم الوطنية خلال دورة تجديد معينة متفق عليها. واعتمد الأطراف هذا النظام وهم مدركين تماما أنه ستكون هناك مكاسب وخسائر للصرف واتفقوا على استيعابها داخل الصندوق. وكذلك، يجيز الصندوق المتعدد الأطراف للأطراف المؤهلين دفع ما يصل إلى حد أقصى قدره عشرون في المائة من مساهماتهم خلال دورة التجديد في شكل من أشكال المساعدة التقنية الثنائية. بالإضافة إلى ذلك، يسمح الصندوق المتعدد الأطراف أيضا بمساحة للأطراف المؤهلين لدفع مساهماتهم من خلال السندات الإذنية التي يجب إنشاؤها من خلال شكل متفق عليه.

7- أثيرت المسائل قيد الاستعراض في سياق المحاولة المستمرة لإيجاد طرق أفضل لإدارة موارد الصندوق المتعدد الأطراف. وتستوجب أرصدة الأموال في نهاية العام المجمعة على مراحل مختلفة البحث عن طرق أخرى يكون من شأنها زيادة أرباح الفرص الاستثمارية إلى أقصى حد كخيار لتعزيز أرباح الصندوق.

الاتفاقيات

8- هناك العديد من الاتفاقات التي تحكم طرق عمل الصندوق المتعدد الأطراف وتنحصر بين: (أ) اللجنة التنفيذية وأمين الخزينة، و(ب) اللجنة التنفيذية والوكالات المنفذة؛ و (ج) أمين الخزينة والوكالات المنفذة.

9- مسؤوليات أمين الخزينة التي يتم تغطيتها في الاتفاق المبرم بين اللجنة التنفيذية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته أمين الخزينة، هي: إدارة الصندوق المتعدد الأطراف بصفته صندوق الأمم المتحدة الاستئماني وإدارة المساهمات (بما في ذلك المساعدة في مجال التعاون الثنائي وآلية سعر الصرف الثابت)، وإدارة استثمارات الأموال، وتحويل الأموال إلى الوكالات المنفذة وأمانتها حسبما وافقت عليه اللجنة التنفيذية، والإبلاغ عن حالة الصندوق وتقديم التقارير المالية وتسوية حسابات الصندوق المتعدد الأطراف مع حسابات الوكالات المنفذة، ودعم عمل اللجنة التنفيذية. ويتم دفع رسوم سنوية قدرها 500,000 دولار أمريكي إلى أمين الخزينة نظير هذه الخدمات.

[3] الوثيقة UNEP/OzL.Pro.2/3، المرفق الرابع د، الفقرة 17 من تقرير الاجتماع الثاني للأطراف في بروتوكول مونتريال

10- اللجنة التنفيذية لديها اتفاقات مع كل من الوكالات المنفذة تطلب فيها من الوكالات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب واليونيدو والبنك الدولي - استخدام خبراتها في التعاون مع اللجنة التنفيذية لمساعدة أطراف المادة 5 على تسهيل الامتثال لبروتوكول مونتريال.

11- اشترطت الاتفاقات أن تنشئ كل وكالة منفذة حسابا خاصا/ صندوق استئماني لاستلام وإدارة أموال الصندوق المتعدد الأطراف وفقا لأنظمتا وقواعدها المالية للمشروعات والأنشطة التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية؛ وإعادة أي أرباح من استثمارات الأموال غير المستغلة إلى الصندوق المتعدد الأطراف، وتقديم تقارير مالية وفنية دورية، والمشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية.

12- وعلى الرغم من أن الاتفاقات الأولية مع الوكالات المنفذة نصت على أن مجمل الأموال للمشروعات المعتمدة لها سيحولها أمين الخزينة إليها، أدخلت التعديلات عليها في عام 1998 للسماح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو بقبول تحويلات جزئية من الأموال للمشروعات المعتمدة الخاضعة للرصيد الذي يحتجزه أمين الخزينة في السندات الإذنية.

13- عملت هذه الاتفاقيات بسلاسة على مر سنوات عمر الصندوق المتعدد الأطراف، وأدخلت تعديلات طفيفة فقط لاستيعاب اعتراف الوكالات المنفذة بالسندات الإذنية كموارد يمكن الاعتماد عليها بصفتها الأموال المتاحة لها للمضي قدما في التزاماتها الداخلية للاعتمادات الممنوحة للمشروع من اللجنة التنفيذية. وكان التعديل الآخر لتحديث اتفاق أمين الخزينة لكي يشمل الرسوم المستحقة عن الخدمات.

14- نفذ أمين الخزينة خلال الفترة مهام تحويل الموارد إلى الوكالات المنفذة، بناء على تعليمات من الأمانة، في الوقت المناسب وإجراء تحسينات باستمرار على أساس الخبرة المكتسبة وإيجاد حلول للتغلب على أي صعوبات تواجهه. ولم تعرب الوكالات المنفذة عن أي مشاكل بشأن تحويل الموارد من أمين الخزينة وتراقب الأمانة عن كثب الموارد الممنوحة للوكالات المنفذة، وكيفية استخدام الموارد في المشروعات والأنشطة المعتمدة وإنفاذ التقارير السنوية الجيدة عن التقدم المحرز.

15- في الواقع، كانت الأمانة وسيلة لإدخال الممارسات الجيدة في مجال الإدارة السليمة لموارد الصندوق المتعدد الأطراف بما في ذلك تتبع التنفيذ الفني والمالي لكي تعيد أي من أرصدة الأموال في المشروعات المنجزة. والأمانة مشاركا نشطا جدا في عملية التسوية السنوية لحسابات الوكالات المنفذة وأمين الخزينة لضمان الانعكاس الصحيح لتقارير التنفيذ مع التقارير المالية.

تراكم الفائض

16- بطبيعة الحال، أمين الخزينة هو أول نقطة للتراكم لأن الأموال التي يدفعها الأطراف تحفظ هناك إلى أن تجتمع اللجنة التنفيذية لاستعراض المقترحات المختلفة من أطراف المادة 5. وبعد موافقة اللجنة التنفيذية وتعليمات من الأمانة فقط بأن يفرج أمين الخزينة عن الأموال المعتمدة إلى الوكالات المنفذة المعنية.

17- والنقطة الثانية للتراكم هي على مستوى الوكالات المنفذة التي تصرف لمشروعات البلدان المستفيدة وفقا لخطط العمل والجداول الزمنية المتفق عليها. والنقطة الثالثة للتراكم، على الرغم من أنها في عدد قليل من الحالات فقط، هي من الوكالات المنفذة إلى المؤسسات الوسيطة للبلدان المستفيدة التي يتمثل دورها في تسهيل تنفيذ المشروعات للبلد.

18- أكد اليونيب أن اعتماده الأخير في السنة يشمل أموالا لميزانية برنامج مساعدات الامتثال التي تشكل حوالي ستين في المائة من مجموع موارد هذا العام من الصندوق المتعدد الأطراف، والتي أفرطت في أرصدة نهاية العام بشكل كبير. وأعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو والبنك الدولي عن نفس المشاعر بأن أرصدة نهاية العام هي أرقام عالية غير واقعية لاستخدامها كممثل للأموال التي ستحتجزها الوكالات خلال العام.

19- وخلال وقت انعقاد الاجتماعات الثلاث في العام، عقد الاجتماع الأخير قرب نهاية السنة وساهمت الأموال المحولة إلى الوكالات المنفذة للاعتمادات الممنوحة عند إغلاق السنة، وساهمت في الكميات الكبيرة التي حجزتها الوكالات المنفذة في نهاية السنة. ولكن كانت هناك حالات تمكن فيها أمين الخزينة من تحويل هذه الأموال في بداية السنة التالية فقط، وفي هذه الحالات كانت الأرصدة الختامية في نهاية العام عند مستويات أقل كثيرا.

20- يستخدم مستوى الأموال التي تحتجزها الوكالات الذي يتقلب خلال السنة للأنشطة باستمرار - بعضها من السنوات السابقة والبعض الآخر يأتي كاعتمادات جديدة خلال السنة الجارية. وبالتالي، تؤكد الوكالات أن متوسط مستوى الأموال المحجوزة خلال العام ستكون بالتأكيد أقل من أرصدة نهاية العام.

21- وعلى مدى عمر الصندوق المتعدد الأطراف[4] نمت أرصدة نهاية العام التي تحتجزها الوكالات المنفذة بشكل مطرد من 5 ملايين دولار أمريكي في عام 1991 إلى أعلى مستوى بقيمة 325 مليون دولار أمريكي في عام 1999، وفي السنوات السبع التالية استقرت عند مستوى أقل قليلا قيمته 220 - 280 مليون دولار أمريكي. وخلال نفس الفترة زادت النفقات في البداية ببطء ثم تجمعت إلى أن بلغت نحو 200 مليون دولار في عام 2000 قبل أن تستقر عند مستوى أقل قليلا من متوسط قدره نحو 151 مليون دولار أمريكي للثماني سنوات التالية. وشهدت أرصدة الأموال والنفقات على حد سواء انخفاضا تدريجيا خلال السنوات من 2006 إلى 2009 ثم تجمعت بعض الشيء منذ عام 2010. واستمرت النفقات في النمو حتى نهاية عام 2013 عندما انخفضت أرصدة الأموال قليلا في كل من عامي 2012 و 2013. وربما يكون المستوى المنخفض الذي حدث في عام 2009 قد حدد نهاية مشروعات الكلوروفلوروكربون/ رباعي كلوريد الكربون/ الهالونات ثم حدد نمو كل من أرصدة الأموال والنفقات الناشئة بعد ذلك بدء مشروعات الاتفاق المتعدد السنوات للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الذي يغطي الأنشطة القطاعية واسعة النطاق على مراحل.

22- وعلى الرغم من مسألة أرصدة الأموال التي تحتجزها الوكالات المنفذة في عام 2011، لوحظ أن بداية مشروعات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وصلت إلى نسبة عالية بشكل غير طبيعي بالمقارنة مع المستوى السنوي للنفقات، وحدثت هذه الحوادث في بداية الصندوق المتعدد الأطراف وأشار إليها الأطراف المساهمة بقلق في اجتماعات اللجنة التنفيذية، وعند البحث عن حلول، جاء إدخال السندات الإذنية إلى حيز الوجود. وقدمت السندات الإذنية خيارا للأطراف لسداد مساهماتهم في الوقت المناسب لأمين الخزينة ولكن سيتم سحبها في تواريخ لاحقة بناء على عدة تواريخ للحاجة الفعلية المتوقعة للأموال[5].

23- في الواقع، في السنوات 1992 و1993 و1994 كان مجموع أرصدة أموال الوكالات المنفذة في نهاية العام عند مستوى عالٍ جدا بالمقارنة مع نفقات السنة ووقف هذا المعدل بين 7,4 و 8,1 - انظر الجدول 1 (والشكل 1) اللذي يتضمن عمودا يظهر هذه المعدلات. وبالطبع، كانت هناك عوامل تستطيع تبرير ذلك في بداية الصندوق المتعدد الأطراف: (أ) كانت هناك حاجة إلى الوقت لتطبيق سياسات وإجراءات تنفيذ البرنامج والمشروعات، التي كان متوسطها ثلاث سنوات. و(ب) كانت هناك حاجة إلى الوقت للدول الأعضاء والوكالات المنفذة من أجل التوصل إلى وصياغة مقترحات المشروعات؛ و(ج) كانت هناك حاجة إلى الوقت لفرز عدد لا يحصى من المشاكل العويصة الأخرى لإبعاد البرنامج عن السبب.

[4] انظر **الجدول 1 والشكل 1** اللذين يظهران إيرادات ونفقات وأرصدة أموال جموع الوكالات المنفذة للفترة 1991-2013

[5] الوثيقة **UNEP/OzL.Pro/ExCom/12/13**، المرفق الثاني – جدول السحب للسندات الإذنية

الجدول 1- جميع الإيرادات المجمعة والنفقات والأرصدة التراكمية للوكالات المنفذة (دولار أمريكي)

السنوات	الدخل	النفقات	الرصيد التراكمي	النسبة: الأرصدة التراكمية فوق النفقات
	(أ)	(ب)	(ج)	(د = ج/ب)
1991	8,079,633	2,669,480	5,410,153	2.0
1992	49,794,549	6,126,539	49,078,163	8.0
1993	72,839,402	14,700,485	107,217,080	7.3
1994	105,914,910	24,803,373	188,328,617	7.6
1995	142,039,048	85,957,718	244,409,947	2.8
1996	158,273,086	103,235,984	299,447,049	2.9
1997	117,781,554	130,564,334	286,664,269	2.2
1998	140,102,278	151,125,184	275,641,363	1.8
1999	147,912,976	98,697,039	324,857,300	3.3
2000	118,975,538	203,389,532	240,443,306	1.2
2001	113,289,029	125,086,276	228,646,058	1.8
2002	131,146,516	134,760,106	225,032,468	1.7
2003	152,819,461	140,100,414	237,751,515	1.7
2004	173,872,599	152,347,508	259,276,606	1.7
2005	189,760,780	169,685,639	279,351,747	1.6
2006	164,671,354	166,177,496	277,845,605	1.7
2007	134,839,293	171,120,151	241,564,747	1.4
2008	127,585,972	152,742,796	216,407,923	1.4
2009	83,554,938	121,741,057	178,221,804	1.5
2010	97,005,256	89,329,487	185,897,573	2.1
2011	219,531,817	99,538,227	305,891,163	3.1
2012	75,010,406	116,083,410	264,818,159	2.3
2013	151,198,791	162,111,924	253,905,026	1.6

Figure 1

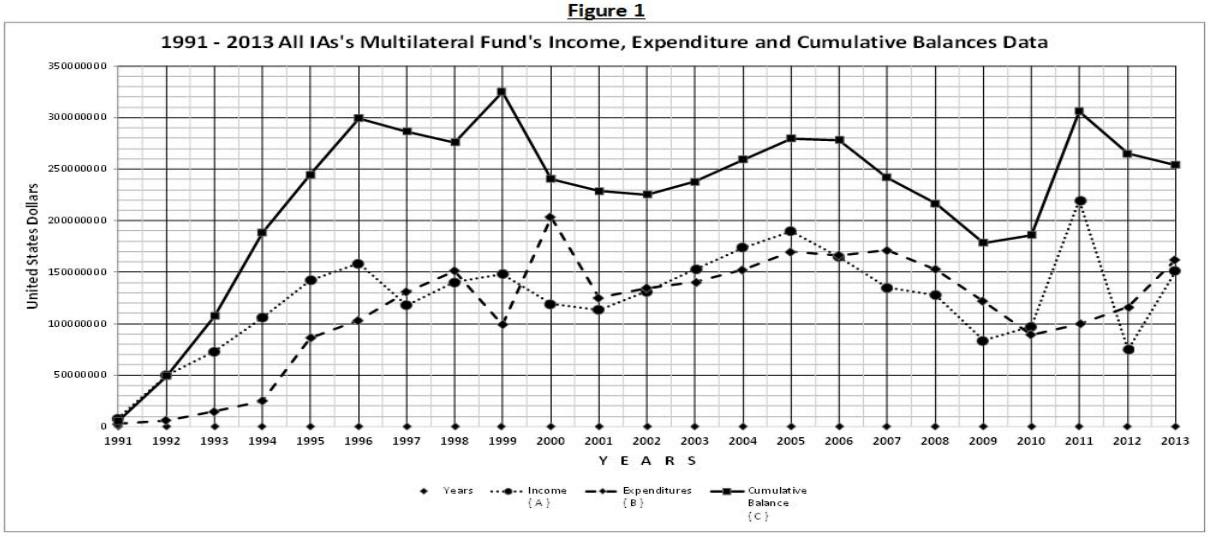

24- في الواقع النسبة العالية الأخرى بقيمة 1:3.3 لأرصدة الوكالات المنفذة قريبة من إجمالي نفقاتها السنوية في عام 1999. وخلاف ذلك، خارج هذه السنوات الغير طبيعية في البداية وفي عامي 1999 و 2011، لمعظم الوقت المتبقي للصندوق المتعدد الأطراف تقلبت هذه النسبة أقل من 1:3 بأدنى من 1:2.1 في عام 2000 - وظل متوسط تلك السنوات عند نسبة 1:9.1.

25- في النظام الذي يتم فيه إعطاء الأموال لمدة المشروع بأكملها، يجب أن تكون نسبة أرصدة الأموال إلى النفقات أعلى من 1: 1 لأن الأموال المحجوزة تشمل أيضا الأموال المودعة للسنوات اللاحقة. وينبغي أن يعتمد كم ارتفاع النسبة المثلى على متوسط المدة وطبيعة المشروعات. وكلما طالت مدة متوسط المشروع، كلما ارتفعت النسبة وربما تكون النسبة حوالي 2: 1 وهي عبارة عن ما تم من الصندوق المتعدد الأطراف لمعظم الوقت وهي مقبولة.

آليات تحويل الأموال

26- في جميع اجتماعات اللجنة التنفيذية، يقدم أمين الخزينة تقريرا عن حالة الصندوق المتعدد الأطراف من أجل المساعدة في استعراض المقترحات السابقة لمعرفة كمية الأموال المتاحة لتحويلها في النهاية إلى الوكالات المنفذة استنادا إلى الاعتماد الممنوح. وعند الانتهاء من الاجتماعات، ترسل الأمانة طلبا رسميا إلى أمين الخزينة لتحويل الأموال إلى الوكالات المنفذة لاعتماداتها، وإذا كانت هناك أرصدة معادة من المشروعات المنجزة أو الملغاة أو المعدلة، يجب معادلتها مقابل الأموال المحولة. وتشمل العناصر الأخرى التي تؤخذ في الحسبان في الأموال المحولة: تحويلات المشروعات بين الوكالات المنفذة، والأموال المحجوزة التي تخضع لتحقيق بعض الجوانب التي تعتبر هامة ومستحقات الفائدة المذكورة.

27- عادة، يحول أمين الخزينة الموارد النقدية التي تشمل معادلات لأي فائدة مستحقة مذكورة. وأحيانا يحول أمين الخزينة أو يحجز السندات الإذنية بدلا من الموارد النقدية للاعتمادات، ولكن بترتيبات متفق عليها مع الجهة المنفذة.

28- يتم الترتيب القائم لإعطاء الموارد بالكامل إلى الوكالات المنفذة وفقا للاتفاقات ويجعل الوكالات المنفذة هي المسؤولية بالكامل عن تنفيذ المشروعات والبرامج المعتمدة لها. ويمنح هذا بالتأكيد الوكالات المنفذة المرونة الكاملة لتنظيم أنفسهم بشكل أفضل بشأن كيفية القيام بأنشطة تنفيذ مشروعهم لعدم وجود مخاطر خارجية بسبب عدم الحصول على النقد عند الاحتياج إليه.

29- لم يتحمل البنك الدولي أي التزامات قبل استلام التمويل من الصندوق الاستئماني لمشروعات الأوزون لتمويل الالتزامات. وفي حالتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو هناك القليل من المرونة حسبما اتفقا في عام 1998 على تعديل اتفاقاتهما لاستيعاب قبول الدفعات الجزئية نقدا للمشروعات المعتمدة لهما طالما احتجز أمين الخزينة الأموال الجزئية الأخرى، في السندات الإذنية، في صندوق استئماني لهما. ومع ذلك، ذكرت جميع الوكالات المنفذة أن هناك زيادة في الصعوبات التي تواجهها في صرف السندات الإذنية نقدا، ولهذا السبب يفضلون تلقي التحويلات النقدية فقط لاعتماداتهم.

30- لا تحول جميع الآليات المالية الأموال كاملة إلى الوكالات المنفذة عند اعتماد المشروعات. على سبيل المثال، فيما يتعلق بمرفق البيئة العالمي، عند اعتماد المشروع تم إعداد خطاب الالتزام الذي يضمن الأموال اللازمة للمشروع وسيكون متاحا للوكالة المنفذة المسؤولة ووكالات التنفيذ في إطار منح الفرص الموسعة. وحافظة مرفق البيئة العالمي أكبر بحوالي سبع مرات من حافظة الصندوق المتعدد الأطراف ومدة مشروعاته المتوسطة الحجم والمشروعات الكاملة الحجم أعلى كثيرا من خمس سنوات.

31- مع كل وكالة منفذة ووكالة التنفيذ في إطار الفرص الموسعة، هناك اتفاق لدى الأمين للتحويلات النقدية الدورية، عادة فصلية أو نصف سنوية أو سنوية (بناء على ما تم الاتفاق عليه)، للمبلغ الذي تعتقد الوكالة المنفذة ووكالات التنفيذ في إطار الفرص الموسعة أنه كافي لاحتياجاتها لتنفيذ المشروعات والرسوم والميزانيات للمبادرات الخاصة والإدارة. وهذا الترتيب له عملية مبسطة جدا للوكالات المنفذة ووكالات التنفيذ في إطار الفرص الموسعة لاستخدامها عند طلب أموال إضافية لضمان بقائها سائلة دائما. ووضع مرفق البيئة العالمي أيضا نظاما للتحديث المستمر للمعلومات المالية فيما يتعلق بإيرادات الفوائد، وإلغاء المشروعات والاحتياجات المتغيرة للمشروعات سواء بالزيادة أو بالنقصان.

32- وفيما يخص الصندوق المتعدد الأطراف، تتناول الموافقة الراسخة وعملية الإبلاغ عن التقدم المحرز الاستعراض والمقاييس التصحيحية. وتقدم الوكالات المنفذة بالفعل تقديرات الإنفاق في تقاريرها المرحلية والمالية السنوية وتراقب اللجنة التنفيذية إلى أي مدى تحقق الوكالات المنفذة هدفها للصرف في سياق تقييم أداء الوكالات المنفذة[6].

تأمل إيجابيات وسلبيات تحويل الأموال الكامل أو الجزئي إلى الوكالات المنفذة

33- بالنظر إلى الخيار المتاح للصندوق المتعدد الأطراف لاعتماد نظام **للتحويل الجزئي للأموال** إلى الوكالات المنفذة يمكن تحقيق **المميزات** التالية:

(أ) سيتم تحويل الأموال إلى الوكالات المنفذة قرب وقت الاحتياج إلى هذه الأموال للأنشطة في الفترة المقررة؛

(ب) وتحتاج النظم القائمة الموضوعة في نطاق الأمانة وأمين الخزينة إلى القليل من التعديل للتعامل مع التحويل الجزئي للأموال – بالإضافة إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ مشروعات الوكالات المنفذة، وخططها السنوية للإنفاق.

34- ومع ذلك، **العيوب** الرئيسية لخيار **التحويل الجزئي للأموال** إلى الوكالات المنفذة هي:

(أ) يجب مراجعة الترتيب الحالي لضمان وضع جميع التعديلات اللازمة --- سيحتاج اتفاق البنك الدولي مع اللجنة التنفيذية إلى تعديلات وستحتاج الوكالات المنفذة الأخرى إلى إجراء تعديلات على اتفاقها أيضا لإضافة حجز النقدية لبدل السندات الإذنية التي تقتضيها تعديلات عام 1998؛

(ب) وسوف يحتاج تعديلات أنظمة الوكالات المنفذة لتحديد الموارد التي يحتجزها أمين الخزينة بصفتها تخصهم، وسوف تحتاج بعض المفاوضات وبعض الوقت لتتوافق من بعضها البعض؛

(ج) وسوف يُفقد تنوع الاستثمارات المحقق حاليا بسبب استثمار كل وكالة منفذة للأموال الفائضة التي تحتفظ بها الوكالة لأن الاستثمار يتم من قبل أمين الخزينة في أغلب الأحيان.

35- ومن ناحية أخرى، النظام الذي يستخدم حاليا **لتحويل الأموال بالكامل** التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية إلى الوكالات المنفذة لمشاريعها لديه **المميزات** التالية:

(أ) تقلل المبالغ الكاملة للأموال التي بحوزة الوكالات المنفذة من مخاطر الأموال التي بحوزة سيطرة مؤسسات أخرى وبهذا الضمان تمضي قدما في تنفيذ أنشطة المشروع في إطارها الزمني بالكامل مع الاقتصادات التي تقوم بذلك دون أي تكاليف أخرى متفرقة لتحويل الأموال؛

(ب) والحفاظ على الترتيب الأولي للتعاون الذي أثبت أنه يتمتع بالحد الأدنى من العقبات وذو قدرة مجربة للتغلب المشترك على أي صعوبات تواجهه وإيجاد حلول لها؛

(ج) وتوفر استثمارات الوكالات المنفذة بعض التنويع وعلى المستوى العام للصندوق المتعدد الأطراف غالبا ما تقلل من مخاطر ما تفعله مؤسسة ما.

[6] كان ينبغي الإشارة أيضا إلى أن جميع الوكالات المنفذة ذات المشروعات الاستثمارية حققت أهدافها للأداء لتقدير صرف الأموال في تقييم عام 2013 كما هو مبين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/73/16.

36- **وعيب تحويل الأموال بالكامل** إلى الوكالات المنفذة لاعتمادات اللجنة التنفيذية هو عدم وجود ضمانات بأن الأموال الفائضة لن تتراكم في المستقبل مرة أخرى على مستوى الوكالات المنفذة وتبقى غير مستخدمة لفترة طويلة.

معيار اليونيب واسع النطاق بشأن السلف النقدية، وعتبة الصرف بنسبة 20 في المائة للشرائح

37- تهدف سياسات اليونيب للسلف النقدية وإجراءات السياسات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية مثل شرط صرف ما لا يقل عن 20 في المائة من أموال الشريحة السابقة قبل أن يتم الإفراج عن اعتماد الشريحة التالية، تهدف إلى ضمان سريان التقدم في تنفيذ المشروع. ويمكن أن تكلف الأمانة أمين الخزينة بتحويل الأموال إلى الوكالات المنفذة فقط عندما تكون اللجنة التنفيذية راضية عن ذلك، ومن بين أمور أخرى، استوفت الوكالات المنفذة شروط عتبة الصرف. وبالإضافة إلى هذا هناك شرط استكمال خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية خلال فترة سنة واحدة بعد اعتماد الشريحة الأخيرة وإعادة الأموال المتبقية.

38- في جوهرها، التدابير المذكورة أعلاه: لسياسة اليونيب بشأن السلف النقدية، والعتبة بنسبة 20 في المائة لمصروفات الشريحة السابقة، وإنفاذ إنجاز مشروعات المرحلة وإعادة الأرصدة في غضون عام بعد اعتماد الشريحة الأخيرة، لديها هدف مشترك يتمثل في المحاولة لتوفيق شروط التمويل مع بعض المنجزات الملموسة في تنفيذ المشروع. ومع ذلك، يتمتع الخيار الثاني بالقدرة على خلق فوائض أكبر، وخاصة إذا تمت الموافقة على شرائح متتالية قريبة جدا من بعضها البعض.

39- يتطلب توجيه سياسات اليونيب بشأن السلف النقدية، إلى أنشطة برنامجه الخاص بعيدا عن دور أمين الخزينة إلى الصندوق المتعدد الأطراف، ويتطلب من الوكالة المنفذة، في البداية، عمل تقدير لمتطلبات الأموال للأشهر الستة الأولى وما بعد ذلك، عند تجهيز تقارير الإنفاق السنوي الفصلية بشكل مرضي، وتمنح السلف النقدية للربع التالي بناء على احتياجات المشروع. وتم تصميم نظام اليونيب واسع النطاق بشكل جيد للتعامل مع السلف النقدية ومتابعة التقارير عن التنفيذ لأنه يجب التخلص من السابقة قبل الموافقة على متطلبات الفترة التالية وتعزيزها.

40- ومع ذلك، ينبغي أن يكون مفهوما أن توجيه سياسات اليونيب للسلف النقدية مصممة لإعطاء الموارد إلى وكالات التنفيذ على أساس التنسيق الفعلي لأنشطة تنفيذ المشروع. وهي ليست للوكالات المنفذة لآلية مالية مثل صندوق المتعدد الأطراف أو مرفق البيئة العالمي لأن دور هذه الوكالات هو دور الوكلاء الذين يساعدون الدول الأعضاء بالخبرة في صياغتهم للمشروعات، والتيسير في عملية الموافقة والمساعدة في تنفيذ المشروعات مع إدارة الأموال والأنشطة الجوهرية حتى يتم إنجاز المشروعات.

41- عادة ما يتم تطبيق طريقة اليونيب على أساس كل مشروع على حدة بدلا من حافظة الوكالة والضوابط التي تؤجل تنفيذ المشروعات أحيانا بسبب العمل الإداري الذي يستغرق وقتا طويلا من الموظفين الفنيين والإداريين على حد سواء في استعراض التقارير. وتجدر الإشارة إلى أن اليونيب بصفته أمين الخزينة لا يعرض توجيه السياسات لمشروعات اليونيب لتكون قابلة للتطبيق على تحويل الأموال للحافظات.

42- يمكن أن تقلل سياسة عدم منح الاعتمادات والإفراج عن التمويل للشرائح التالية للاتفاقات متعددة السنوات عقب الشريحة الأولى إلا بعد صرف 20 في المائة من أموال الشريحة (الشرائح) السابقة، يمكن أن تقلل الأرصدة التي تحتفظ بها الوكالات المنفذة[7]. ويمكنها تخفيض الاعتماد التلقائي للشرائح بناء على تحقيق مستوى الاستهلاك / الإنتاج الوطني حتى يتم صرف 20 في المائة من الشريحة الأولى. ومع ذلك، لا يزال هناك احتمال تراكم الأموال إذا بقيت الشريحة الأولى بمعدل صرف منخفض بنسبة 20 في المائة وكذلك المستويات المماثلة للشرائح الثانية والشرائح اللاحقة. وفي حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بما أن الشرائح تعتبر تجديدا للأموال بدلا من معاملتها للمشروعات المتميزة مثل حال اليونيدو، يمكن أن يكون هناك تراكم للأموال على النحو المبين أعلاه. وفي حالة اليونيدو، يعتمد تراكم الأموال إلى حد كبير على قدرتها على تجنب أي تأخير للمشروع ومدة شرائح المشروع.

[7] تمت مناقشة هذه المسألة في اللمحة العامة عن المسائل الناشئة عن استعراض المشروعات في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/72/38 ويتطلب القرار 24/72 تقديم المزيد من التحليل إلى الاجتماعين الثالث والسبعين والرابع والسبعين.

43- وفي هذا الصدد، يتطلب اتفاق اللجنة التنفيذية الموحد لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أن يتم الانتهاء من جميع مراحل خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في غضون سنة واحدة بعد اعتماد الشريحة الأخيرة وينبغي إعادة أرصدة أموال المشروع في نهاية كل مرحلة من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وهذا الشرط القياسي في الاتفاقات المخصصة للبلدان غير ذات حجم الاستهلاك المنخفض كانت مدده 5-6 سنوات وبالتالي ينبغي أن يؤدي ذلك إلى تراكم محدود للأرصدة خلال إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ومن المتوقع أن هذا سوف يؤدي إلى تراكم أقل للأموال طالما استمرت المراحل المستقبلية من الخطط للبلدان غير ذات حجم الاستهلاك المنخفض في أن يكون لها فترات محدودة، وسيستمر نظام إعادة الأرصدة في نهاية كل مرحلة - لأن تأثيره سيكون للتخلص المستمر من أرصدة الأموال الزائدة.

44- وهكذا، تكون العلاقة الوحيدة بين عتبة الصرف بنسبة 20 في المائة لشرائح خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وتوجيه معيار اليونيب واسع النطاق للسلف النقدية هي أن كلاهما يهدف إلى الإفراج عن الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات وفقا لمتطلبات المشروع. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مشروعات اليونيب تديرها وكالات التنفيذ على أرض الواقع وأنها حقا غير قابلة للمقارنة مع خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي في شكل حافظات تديرها الوكالات المنفذة التي يكون دورها هو مساعدة الدول الأعضاء في إعداد وإدارة مشروعاتهم.

سياسات الاستثمار

45- يستثمر أمين الخزينة والوكالات المنفذة الأموال الغير مطلوبة للعمليات الفورية. ويتقاسم كلاهما الأهداف الاستثمارية ذاتها وهي أولا ضمان الحفاظ على رأس المال؛ وثانيا ضمان وجود سيولة كافية باستمرار لتلبية الاحتياجات التشغيلية وثالثا أن العائد على الاستثمار يجب أن يكون الأمثل في السوق التنافسية مع مراعاة المخاطر.

46- من جانب اللجنة، توجه هذه الاستثمارات في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية مثل الودائع المصرفية، والأوراق التجارية، والأوراق المالية التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية، والحكومات والوكالات الحكومية. واتجاه هذه الصكوك هو وضعها في استثمارات غير طويلة الأجل وتتمتع بال قدرة على أن تكون قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة.

47- اليونيب، بصفته أمين الخزينة وإحدى الوكالات المنفذة، ولكونه إدارة من إدارات الأمم المتحدة، لديه استثماراته التي يديرها أمين خزينة أمانة الأمم المتحدة في مكتب المراقب المالي للأمم المتحدة حيث يوجد فريق الاستثمار الذي تسترشد استراتيجيته بالأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه ويستخدم استراتيجية تجميع كل الأموال التي يديرها مقر الأمم المتحدة لكي يجذب حجمها بعض الأسعار التفضيلية. وتتقاسم البرامج المختلفة، بما في ذلك الصندوق المتعدد الأطراف الذي تجمعت أمواله، الأرباح في الحسابات التناسبية.

48- وتتمثل استراتيجية اليونيب للاستثمار في استثمار أرصدة البرامج المختلفة كأموال مجمعة تتفق مع سياسة الاستثمار لليونيب التي تهدف إلى زيارة العوائد إلى أقصى حد، مع مراعاة الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه. وتتبع المبادئ التوجيهية للاستثمار التي اعتمدتها المنظمة نهجا محافظا للاستثمار ومعدل فائدة سنوي يقوم على توازن رصيد حافظة أموال اليونيب التي تجمعت واحتجزت في الاستثمار / الحسابات المصرفية ومن خلالها يربح الصندوق المتعدد الأطراف من أسعار الفائدة التفضيلية، وخاصة بصفته ثاني أكبر الصناديق الاستئمانية.

49- استراتيجية الاستثمار لليونيدو التي تحكم جميع أموال المنظمة عندما تجمع اليونيدو كل الأموال المتاحة للاستثمارات وتدير الحافظة. وبالتالي، تتمتع الأموال من الصندوق المتعدد الأطراف بالأسعار التفضيلية التي حصلت عليها اليونيدو على إجمالي أرصدة الأموال التي تحتفظ بها اليونيدو، بما في ذلك تنويع أموالها المحجوزة للاستخدام في المستقبل، وبالتالي، تقلل من التعرض للمخاطر بدرجة كبيرة. وسعر الفائدة السنوي ليس مهمة من رصيد الأموال في نهاية العام من الأموال المحجوزة للصندوق المتعدد الأطراف بل هو الحجم الحالي لإجمالي حافظة استثمار

اليونيدو طوال العام، والأسعار التفضيلية وظروف السوق الأخرى. وتستند الفوائد المكتسبة إلى المبالغ المتنوعة المحجوزة / المستثمرة، والسعر هو متوسط لاستثمارات المنظمة. ويراعي فريق الاستثمار الاحتياجات السنوية ويستخدم متوسط الأرقام في مباشرة الاستثمارات.

50- تتمثل استراتيجية البنك الدولي للاستثمار في تجميع أموال الصندوق المتعدد الأطراف مع غيرها عبر العديد من البرامج التي تمولها الجهات المانحة والصناديق المختلطة والتي تستثمرها إدارة الخزانة بالبنك. ويتكون دخل الاستثمار لكل صندوق من حصة الصندوق الاستئماني المخصصة مما يلي: إيرادات الفوائد المكتسبة من التجميع، والمكاسب / الخسائر التي تحققت من بيع الأوراق المالية والأرباح / الخسائر غير المحققة الناتجة عن تسجيل الأصول المحجوزة في التجميع بقيمة عادلة. وأن معدل العائد على الاستثمار هو للتجميع ككل وليس محدد لأي صندوق منفرد. ويتم حساب معدل العائد على أساس سنوي لأرباح الاستثمار[8]. وهناك حالات قليلة يعمل فيها البنك بصفته أمينا وطلبت الجهات المانحة زيادة حافظة المخاطر لاستثماراتها بتعليمات صريحة إلى الأمين.

إيرادات الفوائد

51- عادة ما تتم أرباح الفوائد ودخل الاستثمار على أساس المعدلات المحسوبة على الأرصدة اليومية في الحسابات أو المعدلات التي أغلقت عليها الاستثمارات لفترة زمنية محددة ولكنها عادة ما تحسب على أساس يومي ويتم الإبلاغ إما يوميا أو عند مراحل معينة للإبلاغ. ولذلك، لا تعكس الفائدة المحسوبة في الحسابات بالضرورة الأرباح للفترة المبلغ عنها لأن ترحيل البعض منها قد يكون في مرحلة مستقبلية معينة أو قد تتضمن البعض من فترات سابقة لم يبلغ عنه خلالها. بالنظر إلى أرباح الفائدة لهذا العام بناء على فوائض أي مرحلة من الزمن في السنة أو حتى متوسط الفوائض المحجوزة خلال السنة التي تعمل على إعطاء رقم دلالي فقط للمقارنة بدون أي دقة.

52- كان دخل الفوائد للصندوق المتعدد الأطراف عنصرا مهما جدا من عناصر الآلية، وساهم بمرور الوقت بقيمة 211 مليون دولار أمريكي[9] كما ورد في الاجتماع الثاني والسبعين للجنة التنفيذية.

53- تقلبت أرباح وأسعار الفوائد للوكالات المنفذة كثيرا كما هو مذكور في الفقرة أدناه ومبين[10] في الجدول 2 والشكل 2. وحرصا على وجود بعض المقارنة بين الوكالات المنفذة، حسبت المعدلات باستخدام عائدات الفائدة كنسبة مئوية من متوسط أرصدة الأموال السنوية - يحسب متوسط رصيد الأموال السنوي على أنه متوسط أرصدة البداية والنهاية.

الجدول 2- إيرادات الفوائد وأسعار الفائدة للوكالات المنفذة

السنة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			اليونيب			اليونيدو			البنك الدولي		
	متوسط الأرصدة السنوي (دولار أمريكي)	أرباح الفوائد (دولار أمريكي)	النسبة السنوية %	متوسط الأرصدة السنوية (دولار أمريكي)	أرباح الفوائد (دولار أمريكي)	النسبة السنوية %	متوسط الأرصدة السنوي (دولار أمريكي)	أرباح الفوائد (دولار أمريكي)	النسبة السنوية %	متوسط الأرصدة السنوي (دولار أمريكي)	أرباح الفوائد (دولار أمريكي)	النسبة السنوية %
1991	872,957	0	0.00	927,782	24,172	2.61				3,609,414	116,741	3.23
1992	5,256,884	25,937	0.49	1,036,947	75,848	7.31				20,950,328	630,569	3.01
1993	14,072,529	176,914	1.26	2,877,856	117,320	4.08	3,109,457	82,813	2.66	58,087,780	1,736,608	2.99
1994	45,384,911	357,010	0.79	5,477,051	296,439	5.41	21,529,345	597,192	2.77	75,381,543	3,143,566	4.17
1995	72,117,790	1,166,045	1.62	4,269,074	339,902	7.96	46,905,003	2,486,948	5.30	93,077,415	4,588,362	4.93
1996	76,779,412	4,220,730	5.50	2,329,205	305,567	13.12	56,117,277	3,550,981	6.33	136,702,605	3,674,684	2.69
1997	83,001,559	9,734,082	11.73	2,309,288	288,029	12.47	55,471,350	3,147,059	5.67	152,273,463	4,202,532	2.76
1998	91,167,908	7,512,267	8.24	2,757,604	615	0.02	52,538,547	4,403,236	8.38	134,688,757	5,280,746	3.92

[8] بصفته مؤسسة مالية، يستخدم البنك صيغة موحدة لحساب معدلات الإيراد من حافظته الاستثمارية، بما في ذلك حافظة الصندوق الاستئماني التي تشمل رصيد النفقات العامة لإدارة الصندوق الاستئماني. وتقدر الاستثمارات المؤهلة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت الذي يعادل AA- أو أفضل للحكومات والوكالات، وAAA للشركات والأوراق المالية المدعومة بالأصول.

[9] الوثيقة **UNEP/OzL.Pro/ExCom/72/47**، المرفق الأول صفحة 1 من تقرير أمين الخزينة عن حالة الصندوق المتعدد الأطراف.

[10] تحسب **أسعار الفائدة** التي حققتها الوكالات المنفذة **للفترة 1991-2013** باستخدام إيراد الفائدة على أساس متوسط رصيد الأموال المصممة كمتوسط بداية وانتهاء الرصيد المالي، لأغراض المقارنة **الجدول 2 والشكل 2**.

السنة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			اليونيب			اليونيدو			البنك الدولي		
	متوسط الأرصدة السنوي (دولار أمريكي)	أرباح الفوائد (دولار أمريكي)	النسبة السنوية %	متوسط الأرصدة السنوية (دولار أمريكي)	أرباح الفوائد (دولار أمريكي)	النسبة السنوية %	متوسط الأرصدة السنوي (دولار أمريكي)	أرباح الفوائد (دولار أمريكي)	النسبة السنوية %	متوسط الأرصدة السنوي (دولار أمريكي)	أرباح الفوائد (دولار أمريكي)	النسبة السنوية %
1999	96,866,644	5,999,096	6.19	7,017,582	835,769	11.91	45,885,713	3,860,135	8.41	150,479,393	2,820,239	1.87
2000	84,854,151	3,039,689	3.58	8,585,622	417,490	4.86	35,820,206	2,431,724	6.79	153,390,325	11,491,927	7.49
2001	72,622,299	2,664,073	3.67	5,436,585	638,344	11.74	29,016,041	2,308,795	7.96	127,469,757	7,835,561	6.15
2002	74,318,455	1,038,314	1.40	8,728,304	632,720	7.25	27,878,780	682,967	2.45	115,913,725	6,206,417	5.35
2003	77,973,971	783,950	1.01	11,814,764	410,315	3.47	30,299,560	581,257	1.92	111,303,697	3,892,206	3.50
2004	82,787,987	1,155,846	1.40	15,702,533	330,448	2.10	36,497,987	813,953	2.23	113,525,555	2,083,040	1.83
2005	95,465,803	2,608,285	2.73	20,158,227	589,730	2.93	55,056,988	1,488,686	2.70	98,633,159	2,804,319	2.84
2006	100,319,164	4,163,160	4.15	19,595,546	1,061,640	5.42	61,144,290	2,887,492	4.72	97,539,677	4,233,849	4.34
2007	91,620,854	4,572,673	4.99	20,926,138	797,549	3.81	48,809,495	3,438,100	7.04	98,348,690	8,590,765	8.74
2008	86,329,509	2,773,842	3.21	23,215,102	776,656	3.35	50,773,596	2,069,908	4.08	68,668,129	3,513,094	5.12
2009	72,432,571	416,843	0.58	22,804,846	582,958	2.56	52,053,121	559,162	1.07	50,024,326	937,060	1.87
2010	58,590,949	467,358	0.80	22,147,757	403,171	1.82	62,151,319	226,429	0.36	39,169,664	387,337	0.99
2011	72,258,612	671,101	0.93	22,999,018	271,314	1.18	102,367,954	369,007	0.36	48,268,785	244,055	0.51
2012	87,068,918	1,051,278	1.21	26,480,873	252,063	0.95	108,454,344	465,222	0.43	63,350,527	462,598	0.73
2013	84,726,302	600,000	0.71	31,409,310	215,731	0.69	82,788,648	248,761	0.30	60,437,332	303,250	0.50

الشكل 2

Figure 2

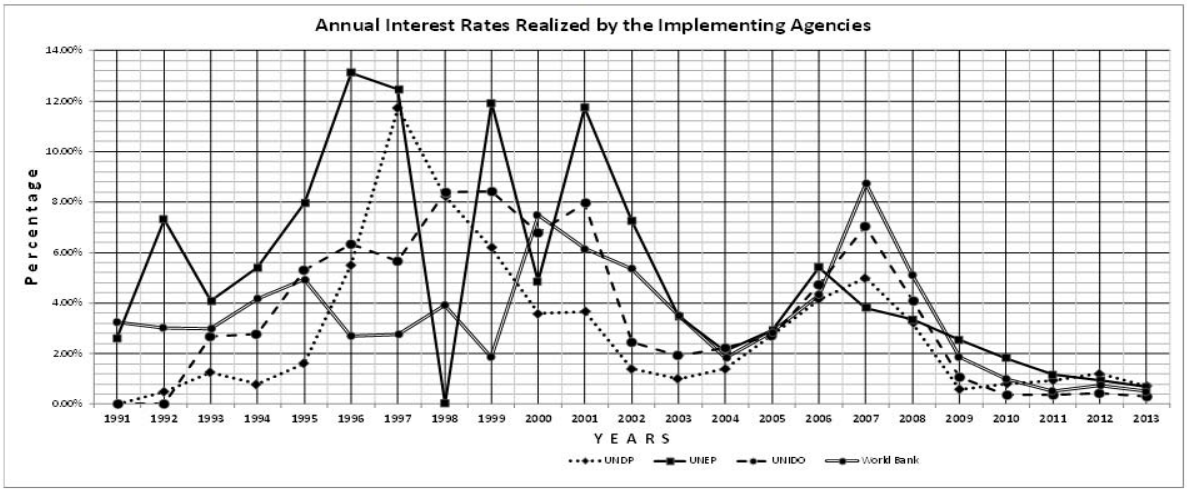

54- ومع مرور الوقت كانت إيرادات الفوائد لكل وكالة منفذة هي الأعلى من حيث القيمة المطلقة في أواخر التسعينات وأوائل الألفينات ثم انخفضت إلى أدنى مستوى لها في عام 2004 تقريبا، ثم بدأت في التزايد إلى أن ارتفعت مرة أخرى، أقل ضخامة من المستوى الأعلى السابق، وفي عام 2007 وما بعده تراجعت الإيرادات السنوية. وبالتأكيد، كانت السنوات من 2010 إلى 2013، والتي امتدت إلى عام 2014، أدنى أرباح الفوائد للصندوق المتعدد الأطراف. وهذا هو الأثر النموذجي لتقلص الفرص العالمية ولا يقتصر ذلك على الصندوق المتعدد الأطراف فقط. حتى مرفق البيئة العالمي[11] شهد معدلات انخفاض حادة في معدلات عائد الاستثمار السنوي من 2,9 في المائة في عام

[11] **GEF/R.6/Inf.8**—الاجتماع الثالث لتجديد الموارد السادس للصندوق الاستئماني **لمرفق البيئة العالمي**، صفحة 8 – رسم بياني لإيرادات الفائدة

2010 إلى 0,10 في المائة في عام 2013. و من المرجح أن يبقى الاتجاه في إيرادات الفوائد لفترة الثلاث سنوات المقبلة عند المستويات المنخفضة لما يجري حاليا وإذا ارتفعت، لن ترتفع كثيرا.

55- تعكس وجهة النظر الكلية لجميع الوكالات المنفذة (الجدول 3) القصة السابقة حيث نمت إيرادات الفائدة بانتظام مع أسعار الفائدة الأقل قليلا من 3 في المائة من البداية إلى مستوى قدره 17 مليون دولار في عام 1997، وبنسبة 6 في المائة وظلت عند هذا المستوى المرتفع لمدة خمس سنوات حدث خلالها تراجع إلى 13,5 مليون دولار أمريكي في عام 1999 حيث كان سعر الفائدة عند 4,5 في المائة. وبعد ذلك كان هناك انخفاض في كل من الإيرادات والأسعار من عام 2001 إلى أدنى مستوى للأرباح في عام 2004 بقيمة 4,3 مليون دولار وبنسبة 1,76 في المائة. ومن هذا التدني كان هناك ارتفاع في ذروة الإيرادات القصيرة لعام 2007 بقيمة 17,4 مليون دولار أمريكي وبنسبة 6,7 في المائة الذي تبعه انخفاض مستمر إلى أن وصل إلى مستوى إيرادات متدني قيمته 1,3 مليون دولار أمريكي وبنسبة 0,53 في المائة في عام 2013.

الجدول 3- إجمالي المتوسط السنوي لأرصدة الوكالات المنفذة وإيرادات وأسعار الفائدة

السنة	المتوسط السنوي لأرصدة الأموال (دولار أمريكي)	متوسط إيرادات الفوائد (دولار أمريكي)	أسعار الفائدة السنوية (%)
1991	5,410,153	140,913	2.60
1992	27,244,158	732,354	2.69
1993	78,147,622	2,113,655	2.70
1994	147,772,849	4,394,207	2.97
1995	216,369,282	8,581,257	3.97
1996	271,928,498	11,751,962	4.32
1997	293,055,659	17,371,702	5.93
1998	281,152,816	17,196,864	6.12
1999	300,249,331	13,515,239	4.50
2000	282,650,303	17,380,830	6.15
2001	234,544,682	13,446,773	5.73
2002	226,839,263	8,560,418	3.77
2003	231,391,992	5,667,728	2.45
2004	248,514,061	4,383,287	1.76
2005	269,314,176	7,491,020	2.78
2006	278,598,676	12,346,141	4.43
2007	259,705,176	17,399,087	6.70
2008	228,986,335	9,133,500	3.99
2009	197,314,863	2,496,023	1.26
2010	182,059,688	1,484,295	0.82
2011	245,894,368	1,555,477	0.63
2012	285,354,661	2,231,161	0.78
2013	259,361,592	1,367,742	0.53

56- إن إمكانية تتبع خيار السماح للوكالة المنفذة التي من المرجح أن تحقق أفضل المكاسب التي تفعل ذلك لجميع الآخرين غير ممكنة على الأرجح بسبب الصعوبات التي تواجه أي وكالة منفذة في مواكبة ليس فقط استمرار إعادة تقييم مقدار الفائض المتاح لتمريره إلى هيئة أخرى ولكن أيضا الصعوبات في استرداد هذه الموارد في الوقت المناسب.

57- ذكر البنك الدولي بشكل قاطع أن مشكلة تولي هذه المهمة لا تستحق ذلك ما لم يطلب منه تولي دور الأمين بالكامل. وتتقاسم الوكالات المنفذة الأخرى نفس الإحساس فيما يتعلق بالأعمال الإضافية وسوف يواجه أمين الخزينة نفس الصعوبات إذا تم تمرير الأموال الفائضة إلى مؤسسة أخرى للاستثمار.

58- وفيما يتعلق بتتبع إيرادات الفوائد على مستوى المستفيد أو المستوى القطري، الوكالات المنفذة لديها سياسات مختلفة. ويحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعملياته لسلفة نقدية لمدة ثلاثة أشهر للبنود التي لا يمكن صرفها مباشرة ونتيجة لذلك تكون محتويات المبالغ صغيرة جدا لجذب أي إيرادات للفوائد ذات أهمية مادية. وتعمل اليونيدو بطريقة مركزية تتعامل مباشرة مع معظم المشتريات والمصروفات وليس لديها هي الأخرى سياسة يتتبع بها المستفيدون إيرادات الفوائد. وسياسة البنك الدولي هي احتساب إيرادات الفائدة ومراجعتها ولكنه يعتبرها تخص البلد المستفيد وإعادة استثمارها في المشروع. وسياسة اليونيب هي الوحيدة التي فيها تتطلب السلف النقدية للمستفيدين الإبلاغ عن إيرادات الفوائد وتورد هذا العنصر في حساباتها للفوائد المكتسبة المبلغ عنها.

التوصيات

59- قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) ملاحظة تقرير عمليات تحويلات الأموال من أمين الخزينة إلى الوكالات المنفذة (القرار 42/72 (ب) (2) و (3)) الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/73/57؛

(ب) ومدح وتشجيع الأمانة على مواصلة السعي الدؤوب من أجل ضمان انتشار جميع التدابير الممكنة لكفاءة استخدام أموال الصندوق المتعدد الأطراف في جميع الأوقات لأن هذا يساهم كثيرا في تعظيم إنجازات الصندوق المتعدد الأطراف؛

(ج) واستعراض مميزات وعيوب إما تحويل الأموال كاملة إلى الوكالات المنفذة للاعتمادات الممنوحة لها أو التحويل الجزئي للأموال إلى الوكالات المنفذة على أساس احتياجاتها الدورية وتقرر الخيار الذي تريده للمضي قدما به.

(د) والنظر في، في حال اتخاذ اللجنة التنفيذية قرار للمضي قدما في التحويل الجزئي للأموال لأنه يخدم مصالح الصندوق المتعدد الأطراف بشكل أفضل، إدخاله لفترة مبدئية مدتها سنتين، وفي نهايتها سيتم إجراء تقييم لجدواه.

(هـ) وذكر أن إيرادات الفوائد هي نتاج إجراءات الوكالات المنفذة في إدارتها لموارد الصندوق المتعدد الأطراف وأن المكاسب العالية قد تحدث خلال الوقت الذي تكون فيه إيرادات الاستثمار العالمي جيدة.

(و) وملاحظة عدم وجود علاقة تقاربية بين عتبة الصرف بنسبة 20 في المائة لشرائح خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وتوجيه معيار اليونيب واسع النطاق للسلف النقدية باستثناء النية الكامنة وراء كل ما يهدف إلى إدارة الموارد بحكمة لتنفيذ المشروعات. ولكن يستهدف توجيه اليونيب بالتحديد أنشطة مشروعات وكالات التنفيذ وليس للوكالات المنفذة التي تدير حافظة للمشروعات؛

(ز) وملاحظة أنه على الرغم من وجود أوقات أخرى شهد فيها الصندوق المتعدد الأطراف نسب عالية بقيمة 3: 1 وما فوق، من رصيد فائض الأموال المتعلق بالنفقات في السنة، بلغ متوسط هذه النسبة بنحو 2: 1 للكثير من السنوات.